

العنف ضد المرأة مرة أخرى!!



د. رشود بن محمد الحريف*

عزيزي القارئ، في مقالة سابقة تحدثنا عن العنف ضد المرأة بشكل عام وفي هذه المقالة نستعرض بإيجاز أهم ما ورد في المؤتمر الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين في عام ١٩٩٥م ففي البداية لا شك أن العنف ضد المرأة يمثل عقبة أمام تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم. وفي جميع المجتمعات تتعرض المرأة والبنات بدرجات متفاوتة للإيذاء البدني والجسمي والنفسي يتخطى حدود مستويات الدخل أو الطبقة الثقافية.

ويقصد بمصطلح العنف ضد المرأة حسبما أشارت وثيقة المؤتمر أي عمل من أعمال العنف القائم على نوع الجنس يترتب عليه أو من المحتمل أن يترتب عليه أذى بدني أو نفسي أو معاناة للمرأة، بما في ذلك التهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل، أو الإكراه أو الحرمان، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة، وبناء على ذلك يشمل العنف ضد المرأة الممارسات التالية:

- أعمال العنف البدني والنفسي التي تحدث في الأسرة، بما في ذلك الضرب والاعتداء.
- أعمال العنف البدني والنفسي التي تحدث داخل المجتمع بوجه عام بما في ذلك الاغتصاب والتحرش الجنسي والتخويف في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية وفي أماكن أخرى والاتجار بالنساء والإكراه على البغاء.
- التعقيم القسري والإجهاض القسري، والاستخدام القسري الإكراهي لوسائل تنظيم الأسرة والانتقاء الجنسي قبل الولادة وواد البنات.
- أعمال العنف أو التهديد باستخدامه التي تغرس الخوف وعدم الشعور بالأمن في نفس المرأة سواء حدثت داخل المنزل أو في المجتمع أو اقترفتها الدولة أو تغاضت عنها.
- ومن المؤسف أن معظم البيانات والإحصاءات لا تنصف جرائم العنف حسب النوع، مما يجعل هناك صعوبة في وضع البرامج المناسبة ورصد التغيرات التي تطرأ على هذه المشكلة الاجتماعية المهمة، فكتير من أنواع العنف التي تحدث أو تقترف ضد المرأة لا يمكن توثيقه ورصده لأسباب اجتماعية ونفسية فأغلب النساء لا يفضلن تسجيل ما يتعرضن له من عنف سواء في المنزل أو في مكان العمل أو حتى في الشارع، لأن ذلك قد يعرضهن للاتهامات ويسبب لهن بعض المشكلات الإضافية من النواحي الاجتماعية.
- وعلى أية حال فقد توصل المؤتمر إلى العديد من الإجراءات التي يتعين على الحكومات اتخاذها للحد من العنف ضد المرأة كما حدد بعض المهام التي يتعين على الهيئات الدولية الاهتمام بها وعلى رأسها الأمم المتحدة، وأوصى بتشجيع البحوث وجمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالعنف الأسري سواء من قبل الدول أو المنظمات الدولية وذلك للوقوف على أسباب العنف الأسري وطبيعته وخطورته وفاعلية الإجراءات والتدابير المتخذة بشأنه.

* كلية التربية - جامعة الملك سعود - الرياض.

